EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/15

Distr.: General
11 November 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي، (عبر الإنترنت) 22-26 شباط/فبراير 2020*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

توفر التمويل الكافي لدعم تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري عملاً بالقرار 20/4

تقرير من المديرة التنفيذية

مقدمة

1- منذ عام 1982، جرى تنظيم وتنسيق أنشطة قانون البيئة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال سلسلة من البرامج العشرية لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري، المعروف على نطاق واسع باسم برنامج مونتيفيديو. وقد طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 4/20 المعنون ''البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيديو الخامس): العمل لصالح البشر والكوكب'' إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تنظر، بالتشاور مع مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج مونتفيديو، في توفر التمويل الكافي لدعم تنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس وأنشطته في ميدان القانون البيئي، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة. وهذا التقرير مقدَّم استجابة لذلك الطلب. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أي تمويل مخصص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس، فإن التقرير يوجز التقدم المحرز في تنفيذ القرار 4/20 ويقدم توصيات وإجراءات مقترحة.

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

301220 K2002528

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 4/20

2- في عام 2019، اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، من خلال القرار 4/20، برنامج مونتيفيديو الخامس[1]. وهذا البرنامج، الذي بدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2020 ويختتم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2029، هو برنامج حكومي دولي مصمم لتوجيه عملية تحديد وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال القانون البيئي التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى ذات صلة.

3- ويهدف برنامج مونتفيديو الخامس إلى تعزيز تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي، وتعزيز القدرات ذات الصلة في البلدان، والمساهمة في البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.[2] ولهذا البرنامج ستة أهداف أساسية وتسعة أنشطة استراتيجية مرتبطة بها.[3] وتُستكمل هذه الأهداف والأنشطة بمبادئ توجيهية شاملة للتنفيذ، فضلاً عن الترتيبات المؤسسية والرصد، بما في ذلك الخطوط العريضة لأدوار ومسؤوليات: (أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة برنامج مونتفيديو الخامس؛ (ب) مراكز التنسيق الوطنية؛ (ج) اللجنة التوجيهية للتنفيذ، التي ستُعين في الاجتماع العالمي لمراكز التنسيق الوطنية.[4]

4- وقامت جمعية البيئة، من خلال قرارها 4/20، بما يلي: (أ) دعت الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتعيين مراكز تنسيق وطنية لبرنامج مونتفيديو إلى أن تفعل ذلك، عملاً بقرار جمعية البيئة 2/19؛ (ب) طلبت إلى المديرة التنفيذية إلى أن تنفذ برنامج مونتيفيديو الخامس من خلال برامج عمل للعقد الذي يبدأ في عام 2020، على نحو يعزز القدرات ذات الصلة في الدول الأعضاء ويسهم في تحقيق البعد البيئي لخطة عام 2030 بما يتماشى تماماً مع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ (ج) طلبت إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً، بالتشاور مع مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج مونتيفيديو، إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة عن توفر التمويل الكافي لدعم تنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس وأنشطته في مجال القانون البيئي؛ (د) قررت استعراض برنامج مونتيفيديو الخامس في موعد لا يتجاوز عام 2025 وطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن ذلك الاستعراض لكي تنظر فيه جمعية البيئة.

5- وفي حين أن برنامج مونتفيديو الخامس بدأ رسمياً في 1 كانون الثاني/يناير 2020، فقد تأخرت الأنشطة المتعلقة بالقانون البيئي الأساسي التي يُضطلع بها مباشرة في إطار البرنامج بسبب تأثير جائحة (كوفيد-19). ويتطلب الطابع الحكومي الدولي للبرنامج اتخاذ قرارات مؤسسية معينة، وتقديم الدول الأعضاء لتوجيهات في مجال البرمجة الاستراتيجية عن طريق مراكز التنسيق الوطنية قبل أن يتسنى البدء في أنشطة القانون البيئي الأساسي في إطار البرنامج. وينبغي، على وجه التحديد، عقد أول اجتماع عالمي لمراكز التنسيق الوطنية من أجل تعيين اللجنة التوجيهية للتنفيذ واعتماد طرائق عمل اللجنة[5]، ولتمكين مراكز التنسيق الوطنية من تحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج وتقديم المشورة الاستراتيجية والتوجيهات والإرشادات للأمانة عند تنفيذ البرنامج.[6]

6- ومن المقرر أن تعقد الاجتماعات العالمية لمراكز التنسيق الوطنية كل سنتين، وجها لوجه أو عن بعد، حسب الاقتضاء.[7] وكان من المقرر عقد الاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس 2020. ولكن بسبب المخاطر التي تشكلها جائحة كوفيد-19

(1) UNEP/EA.4/19، المرفق.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(3) المرجع نفسه، الفقرتان 3 و4.

(4) المرجع نفسه، الفقرتان 5 و6.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 6 (ج).

(6) المرجع نفسه، الفقرة 6 (ب).

(7) المرجع نفسه، الفقرة 6 (ب) '6'.

وأثرها، قررت الأمانة تأجيل الاجتماع إلى شهر أيلول/سبتمبر 2020، وفق ما أُبلغت به مراكز التنسيق الوطنية في 15 نيسان/أبريل 2020. واستكشفت الأمانة إمكانية عقد الاجتماع عبر الإنترنت. بيد أنه تقرر، بعد مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، ونظراً لطبيعة موضوع الاجتماع والقرارات التي يتعين اتخاذها، أن يعقد الاجتماع حضورياً. ولهذا الغرض، قررت الأمانة تأجيل الاجتماع مرة أخرى، وفق ما أُبلغت به مراكز التنسيق الوطنية في 22 حزيران/يونيه 2020. ونظراً لاستمرار عدم اليقين بشأن الوقت الذي يمكن فيه عقد اجتماع مباشر فإن الأمانة تتشاور مع الدول الأعضاء بشأن الخيارات المتاحة لعقد أول اجتماع عالمي من ''جزأين'' لمراكز التنسيق الوطنية. وسيترتب على ذلك عقد جزء عبر الإنترنت في النصف الأول من عام 2021 لتحديد واحد إلى ثلاثة مجالات محتملة ذات أولوية للبرنامج وتعيين اللجنة التوجيهية للتنفيذ، على أن يلي ذلك اجتماع مباشر أكثر موضوعيةً يعقد عندما يكون ذلك ممكناً.

7- وفي حين أن أنشطة القانون البيئي الأساسي في إطار برنامج مونتفيديو الخامس لم تبدأ رسمياً، فقد استثمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجموعة من الأنشطة التحضيرية الأساسية واضطلع بها منذ اعتماد البرنامج. وسيكفل ذلك أن يكون البرنامج في وضع أمثل للتنفيذ الفعال عقب الاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

(أ) *تصميم وتطوير منبر إلكتروني للمساعدة القانونية والبيئية* – طُوِّر منبر المساعدة القانونية والبيئية ليكون العمود الفقري الرقمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس. ويتضمن المنبر معلومات عن البرنامج وشركائه؛ ويوفر آلية لتبادل المعلومات لطلب المساعدة التقنية في إطار البرنامج؛ ويعمل بمثابة مركز للمعارف، حيث يوفر الوصول إلى القوانين البيئية، والقوانين النموذجية، ومجموعات الأدوات التشريعية، وغيرها من الموارد والمنتجات التي يجري تطويرها في إطار البرنامج أو التي هي ذات صلة بأنشطته؛ ويحتوي على قسم للموجزات القطرية يتضمن معلومات الاتصال لمراكز التنسيق الوطنية وروابط للتشريعات البيئية الوطنية والسوابق القضائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وسيُطلق المنبر في الاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية؛

(ب) *زيادة عدد مراكز التنسيق الوطنية المعينة* – سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال مكاتبه الإقليمية، إلى تعيين مراكز تنسيق وطنية من جانب الدول الأعضاء التي تعين بعد تلك المراكز. وتلقت الأمانة بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تأكيداً بتعيين 127 مركز تنسيق وطني: 39 من أفريقيا، و34 من آسيا والمحيط الهادئ، و24 من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و13 من أوروبا الشرقية، و17 من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى. وتلقت الأمانة أيضاً تعيينات لمراكز من جزر كوك ونيوي ودولة فلسطين ومن الاتحاد الأوروبي؛

(ج) *التواصل مع شركاء البرنامج المقترحين* – وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة حواراً بين الوكالات في جنيف في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لبناء شراكات من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. وحضر الاجتماع، الذي عقد تحت عنوان ''تعزيز سيادة القانون البيئي معاً''، ممثلون عن سبع أمانات للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتسعة من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وزملاء من مختلف كيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب جميع المشاركين عن دعمهم القوي لبرنامج مونتفيديو الخامس وعبروا عن استعدادهم للشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذه. كذلك أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناقشات إضافية بشأن الشراكة خلال عام 2020 مع أكاديميين وخبراء بارزين في مجال القانون البيئي ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وتوجد قائمة بالشركاء الحاليين في منبر المساعدة القانونية والبيئية؛

(د) *تطوير منتجات الاتصالات البرنامجية* – وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من منتجات الاتصال لدعم البرنامج، بما في ذلك، صحيفة وقائع عامة سهلة الاستخدام تصف البرنامج، ستترجم إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ صحيفة وقائع سهلة الاستخدام تصف دور مراكز التنسيق الوطنية للبرنامج، ستترجم إلى

اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ صفحة مخصصة للبرنامج على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإنترنت مع معلومات وروابط للوثائق ذات الصلة؛ ورسوم متحركة مرئية قصيرة تصف البرنامج؛[8]

(هـ) *وضع وثائق للاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية*- في إطار التحضير للاجتماع العالمي الأول، الذي كان مقرراً عقده في البداية في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس 2020، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع جدول أعمال مؤقت مشروح بشأن (أ) حالة تنفيذ البرنامج؛ (ب) حالة تعيين مراكز التنسيق الوطنية للبرنامج؛ (ج) الأنشطة الاستراتيجية المقترحة لفترة السنتين 2020-2021؛ (د) صياغة طرائق عمل اللجنة التوجيهية للتنفيذ. وسيجري استكمال الوثائق بعد إجراء مزيد من المشاورات مع مراكز التنسيق الوطنية. وستعمم النصوص النهائية قبل ستة أسابيع من موعد الاجتماع الذي جرى تغيير موعده؛

(و) *السعي إلى المواءمة الاستراتيجية مع مشروع برنامج العمل للفترة 2022-2023 والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025*- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 4/20 من المديرة التنفيذية تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس من خلال برامج عمل للعقد الذي يبدأ في عام 2020، على النحو الذي وافقت عليه جمعية البيئة، بطريقة تعزز القدرات ذات الصلة في البلدان وتسهم في تحقيق البعد البيئي لخطة عام 2030 وبما يتماشى تماماً مع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد سعت الأمانة إلى ضمان أن يكون برنامج مونتفيديو الخامس متوائماً بشكل مناسب مع مشروع برنامج العمل للفترة 2022-2023 ومشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 ومدمجاً فيهما، على أن تنظر جمعية البيئة في اعتماده في دورتها الخامسة؛

(ز) *مواءمة العمل الجاري الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي مع برنامج مونتيفيديو الخامس*- في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2018-2021 وبرنامج عمله للفترة 2020-2021، يمتلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة نشطة من الأنشطة الجارية لدعم البلدان في تعزيز المؤسسات وفي وضع وتنفيذ أطر قانونية بيئية لتحقيق الأهداف والالتزامات البيئية المتفق عليها دولياً. وفي حين أن الأنشطة لا تقع من الناحية التقنية ضمن إطار برنامج مونتفيديو الخامس، للأسباب المبينة أعلاه، فقد سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواءمة أنشطته المتعلقة بالقانون البيئي مع رؤية البرنامج وأهدافه وأنشطته الاستراتيجية ومبادئه التوجيهية للتنفيذ، بالتشاور مع مراكز التنسيق الوطنية. وتشمل هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة توجيه الأنشطة نحو التركيز الاستراتيجي على تزويد البلدان بالتوجيهات العملية والأدوات والنهج المبتكرة والموارد من أجل التطوير والتنفيذ الفعالين والشاملين للقانون البيئي. ومن أمثلة الأنشطة المضطلع بها تقييم عالمي للتشريعات المتعلقة بالتلوث الجوي، ووضع توجيهات بشأنها، وما يرتبط بذلك من مشاورات عبر الإنترنت مع مراكز التنسيق الوطنية؛ ووضع توجيهات عالمية بشأن تنظيم المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام؛ ووضع توجيهات للسياسات والتشريعات بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات في أوقات الأوبئة، من المقرر نشرها في حزيران/يونيه 2021؛ وإعداد دورات دراسية عبر الإنترنت ومنابر لتبادل المعلومات والبيانات بشأن سيادة القانون البيئي.

8- وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم يكن هناك أي تمويل مخصص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس. وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله المرتبط بالبرنامج مستخدماً موارد مخصصة لشعبة القانون في برنامج البيئة لدورها في تنفيذ البرنامج الفرعي للإدارة البيئية ضمن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2020-2021. وتشمل هذه الموارد الموارد الواردة من صندوق البيئة والموارد المخصصة الخارجة عن الميزانية من الجهات المانحة الثنائية.

(8) يمكن الاطلاع على منتجات الاتصال المتعلقة ببرنامج مونتيفيديو للقانون البيئي في الرابط:
www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/promoting-environmental-rule-law-1.

9- ولن يتسنى تقديم تقدير قائم على المعرفة لاحتياجات تمويل الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج مونتفيديو الخامس إلى أن تتمكن مراكز التنسيق الوطنية، في الاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية، من تحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج وتقديم المشورة والتوجيهات والإرشادات الاستراتيجية إلى الأمانة. ومن المتوقع أن تنظر مراكز التنسيق الوطنية في خطة عمل محددة التكاليف للبرنامج في الاجتماع العالمي وأن تقرها. وحتى ذلك الحين، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ التزاماته بموجب برنامج عمله للفترة 2020-2021، وسوف يستخدم موارده الحالية وهيكله الوظيفي.

10- إن الأمانة مكلفة بالسعي إلى الحصول على التمويل المناسب لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتيفيديو الخامس، والنظر في إنشاء صندوق استئماني لإدارة الصناديق المخصصة، حسب الاقتضاء، وفقاً لمقرّرات جمعية البيئة ذات الصلة، وبما في ذلك من خلال مصادر تمويل أخرى مثل التبرعات من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات وغيرها من المنظمات.[9] وقد اتصلت بالجهات المانحة المحتملة، ولكن لم يتم حتى الآن الحصول على أي التزامات ملموسة. ويشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أي تبرعات تقدمها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى ويرحب بها. وستدرس الأمانة وضع تمويل البرنامج في تموز/يوليه 2021، وستنظر، عند الضرورة، في إنشاء صندوق استئماني لإدارة الصناديق المخصصة، حسب الاقتضاء، وفقاً لمقرّرات جمعية البيئة ذات الصلة.

ثانياً- التوصيات والإجراءات المقترح اتخاذها

11- قد ترغب جمعية البيئة في القيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز حتى الآن نحو تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس وأن ترحب به؛

(ب) أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد مراكز تنسيق وطنية لبرنامج مونتفيديو إلى أن تفعل ذلك، عملاً بقرار جمعية البيئة 2/19؛

(ج) أن تدعو الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى إلى تقديم تبرعات لدعم تنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس؛

(د) أن تطلب إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تواصل التماس التمويل المناسب لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتفيديو الخامس وأن تنظر في إنشاء صندوق استئماني لإدارة الصناديق المخصصة، حسب الاقتضاء، وفقاً لمقرّرات وقرارات جمعية البيئة ذات الصلة.

---

(9) UNEP/EA.4/19، المرفق، الفقرة 6.